

# قرارات

وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار رقم ٦٦١ لسنة ١٩٨٢

صادر في ٢٧/١٠/١٩٨٢

بشأن الالتزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات الفنية لأقمشة

تيل المدارس المخلوطة بالبولى استر

وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها المعدل بالقانون

رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٦ بإعادة تنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ،

وعلى مذكرة السيد /رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة

الإنتاج المؤرخة فى ١٤/١٠/١٩٨٢ ؛

قرر :

مادة ( ١ ) يكون إنتاج أقمشة تيل المدارس المخلوطة بالبولى استر طبقاً للمواصفات

الفنية المرفقة .

مادة ( ٢ ) ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ؛

صدر فى ١٠ المحرم سنة ١٤٠٣ ( ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٨٢ )

وزير الصناعة والثروة المعدنية

مهندس / فؤاد إبراهيم أبو زغله

الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي

وجودة الإنتاج

مواصفات أقمشة تيل المدارس المخلوطة

بنسبة ٦٧٪ عديد استر ، ٣٣٪ قطن

أولاً : الخواص الطبيعية والميكانيكية للقماش المجهز :

تكون الخواص الطبيعية والميكانيكية لقماش تيل المدارس المخلوط وفقاً لما هو موضح

بالتالي :

اسم الصنف	نمر الخيوط المستخدمة		عرض القماش بالسنتيمتر	عدد الخيوط في السنتيمتر		وزن المتر المربع بالجرام	مقاومة الشد القاطع : كيلوجرام	
	سداء	لحمة		سداء	لحمة		سداء	لحمة
تيل مدارس مخلوط	١٤	١٤	٨٠	١٩,١	١٥	١٥٠	٥٧	٤٤

ثانياً : الخواص الكيماوية للقماش المجهز :

تكون نسبة المواد المضافة في القماش المجهز في حدود النسب الموضحة بالجدول التالي كما

يكون الحد الأدنى لدرجات ثبات لون صبغة أقمشة تيل المدارس المخلوطة المصبوغة وفقاً

لما هو موضح بالجدول التالي :

اسم الصنف	النسبة المئوية للمواد المضافة		درجات ثبات لون الصبغة		
	المسموح به	الحد الأقصى	للضوء	تغيير اللون	التبقيع
تيل مدارس مخلوط	٢	٤	٥	٣/٥	٣/٥

## ثالثا : الاشتراطات العامة :

( ١ ) تنسج أقمشة تيل المدارس المخلوطة - في كل من اتجاهى السداء واللحمة من غزل القطن المخلوط بنسبة ٦٧٪ / عديد استر ، ٣٣٪ / قطن ، ويراعى أن يكون الغزل المستخدم فى إنتاجها مغزولا غزلا جيدا وخاليا من العيوب التى قد تؤثر فى مظهر ومقاومة شد وملبس القماش ، كما يراعى أن تهبوش خيوط السداء بالدرجة اللازمة لتقويتها وتحسين نعومتها .

( ٢ ) يكون التركيب النسجى لأقمشة تيل المدارس المخلوطة - سادة ١/١ ، ويراعى أن يكون القماش منتظم النسج ، وذا برسل ( فى كلا جانبيه ) نظيفا ، مستوي غيرمشدود أو مرتخ ، ويكون القماش خاليا من القطوع والتقوب والزيوت وكثرة التناهير الواضحة التى تعيب مظهرية القماش بشكل واضح .

( ٣ ) نمر الخيوط الخام المستخدمة وضعت بالمواصفات للاسترشاد بها عند التشغيل فقط ، ولا يجرى اختبارها عند مطابقة القماش للجهاز .

( ٤ ) نسب المواد المضافة المنصوص عليها بالمواصفات ، هى نسب المواد المضافة بالنسبة لوزن القماش الجاهز ، وفى حالة زيادة نسب المواد المضافة على النسب المسموح بها بالمواصفات ، ويراعى أن يقابل هذه الزيادة زيادة مماثلة فى وزن القماش الجاهز ( المتر المربع ) ويشترط ألا تزيد هذه النسب على الحد الأقصى الموضح بالمواصفات .

رابعا : التجاوزات الفنية المسموح بها :

( ١ ) عرض القماش :

لا تتعدى نسب التجاوز - ٢٪ فى متوسط عرض القماش .

( ٢ ) عدد الخيوط :

١/٢ - لا تتعدى نسبة التجاوز - ٢٪ فى متوسط عدد خيوط السداء بالوحدة .

٢/٢ - لا تتعدى نسبة التجاوز - ٣,٥٪ فى متوسط عدد خيوط اللحمة بالوحدة .

( ٣ ) وزن المتر المربع :

لا تتعدى نسبة التجاوز - ٤٪ فى متوسط وزن المتر المربع .

( ٤ ) مقاومة الشد القاطع :

١/٤ - لا تتعدى نسبة التجاوز - ٢,٥٪ فى متوسط مقاومة الشد القاطع فى

اتجاه السداء .

٢/٤ - لا تتعدى نسبة التجاوز - ٢٪ في متوسط مقاومة الشد القاطع في اتجاه اللحمة .

( ٥ ) نسبة الخلط :

يكون التجاوز المسموح به في نسبة الخلط  $\pm 0.5\%$

ملحوظة :

يسمح بالزيادة المطابقة في كافة الخواص الطبيعية والميكانيكية والكيميائية للقماش المجهز مادامت هذه الزيادة في صالح المستهلك .

خامسا : طرق الفحص والاختبار :

يجرى أخذ العينات وإعدادها واختبارها ، وفقا للطرق المعتمدة من الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج .

يعتمد ما

و كيل أول الوزارة

رئيس مجلس الإدارة

د . فؤاد أحمد صبحى

## وزارة المالية

قرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٣

بإضافة بعض الأصناف إلى الجدول المرافق للقرار

الوزارى رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ بتحديد الأصناف والمواد التى تتمتع بنظام

السماح المؤقت والعمليات الصناعية التى تم عليها والشروط اللازمة لذلك ؛

وبناء على موافقة وزارة الصناعة ( مصلحة الرقابة الصناعية ) ؛